حوار مع المهندس / ماجد سميرات

رئيس مجلس إدارة الإتحاد الأردني لشركات التأمين

1- ما هي أبرز التحديات والصعوبات الشائكة التي تعترض عملية نمو سوق التأمين الأردني؟

في الواقع، قطاع التأمين في الأردن حاله حال قطاع التأمين العربي من حيث ضعف نسب النمو السنوي في الأقساط، حيث بلغت 1.3% عام 2019 للسوق الأردني وكذلك انخفاض نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي في الأردن نسبة 2.1% وضالة حصة الفرد من الأقساط والبالغة 83 دولاراً أمريكياً للفرد في الأردن نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في كثير من البلدان العربية وبضمنها الأردن، ناهيك عن عدم قدرة قطاع التأمين العربي حتى الآن على بناء مقدار الثقة المطلوبة في قطاع التأمين أسوة بالدول الغربية، حيث ما زال التأمين يباع ولا يشترى في الوطن العربي باستثناء التأمينات الإلزامية المفروضة من الدولة في تأمينات السيارات والتأمين الطبي أو بعض التأمينات الأخرى، والتي عادة ما تكون مخسرة لشركات التأمين لتدخل الدولة في تحديد الأسعار والمسؤوليات.

وعلى الصعيد المحلي في السوق الأردني، يبرز التحدي الأكبر للقطاع الاستعداد للمرحلة القادمة لإصدار قانون تنظيم أعمال التأمين الذي يجري مناقشته حاليا في مجلس النواب وذلك بعد التشاور مع القطاع من خلال خمس جلسات تشاورية، حيث من المتوقع إقرار هذا القانون وبدء العمل به في النصف الأول من هذا العام 2020 والذي بموجبه سيتم نقل الرقابة على قطاع التأمين للبنك المركزي الأردني والذي يتطلب تعديل الأنظمة والتشريعات، ونعتقد أن البنك المركزي سياسته مختلفة عن وزارة الصناعة والتجارة كون البنك المركزي ينتهج الأدوات الرقابية المطبقة على البنوك، ناهيك عن توقعنا مناقشة وفتح الملفات الساخنة والشائكة للقطاع مثل تحرير أسعار التأمين الإلزامي للمركبات والأنظمة المتعلقة برأس مال شركات التأمين، والإجازات وتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية التي ستفصل الملكية عن الإدارة التنفيذية لشركات التأمين إضافة لزيادة التركيز على قواعد إدارة المخاطر .

كذلك من التحديات التي ستواجه شركات التأمين هي التحضير لتقديم دراسة لتحليل الفجوة Gap Analysis تنفيذاً لمتطلبات إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، حيث نجح الإتحاد بتأجيل تقديم الدراسة حتى 2020/3/31 ولكن التحدي الكبير هو إنجاز التحضيرات لتطبيق المعيار بشكل كامل من قبل الشركات والذي يتطلب التدريب من قبل المؤسسات المختصة أيضا وكذلك من شركات التأمين العمل على تعديل الأنظمة والبرامج في شركات التأمين لتلبي تطبيق المعيار رقم 17 والذي يحتاج إلى موارد مالية تصل إلى مئات الآلاف من بعض الشركات بالاستناد إلى حجم العمل ونوع العمل وخاصة للشركات التي تمارس تأمينات الحياة، حيث تلتزم الشركات بالتطبيق الكامل للمعيار على البيانات المالية لعام 2021.

وأيضا من التحديات التي ستواجه القطاع موضوع حوسبة مدفوعات ومطالبات التأمين الطبي والذي تم مناقشته بين مجلس إدارة الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة خلال إجتماعات عديدة مع ممثلي شركة الحوسبة الصحية الدولية، حيث تم التوصل الى مسودة تعليمات مقبولة لقطاع التأمين والتي صدرت مؤخراً في الجريدة الرسمية في 2020/3/1 والتحدي الكبير سيبدأ عند بدء تطبيق التعليمات وإلزام شركات التأمين بالنظام الموحد من خلال منظومة حكيم وما يتطلبه من أهمية التنسيق بين الإتحاد والشركات لأتمتة مطالبات التأمين الصحي والموافقات وما يحتاجه هذا الموضوع من إعداد التجهيزات اللازمة للربط مع شركة الحوسبة والحاجة الى شراء أنظمة إلكترونية وبرمجيات واستثمارات مالية عالية بهذا المشروع دون أن يقابله زيادة في الإيرادات أو حجم الأعمال، وكذلك عقد اتفاقيات ثنائية للشركات مع حكيم لتمكينها من تبادل مطالبات التأمين الصحي من خلال منظومة شركة الحوسبة الدولية (حكيم) حيث سيكون هناك الكثير من الصعوبات التي ستواجهها مع الأطباء والصيادلة والمستشفيات عند بدء التطبيق والذي سينعكس سلبا في البداية وإمكانية وجود حالات تأخير لمنح الموافقات الطبية، ولكننا سنعمل خلال العام على تجاوزها والوصول الى التطبيق السلس دون عقبات وبما لا يؤثر على جودة الخدمات المقدمة في التأمين الطبي.

أيضا الأوضاع الأمنية في المنطقة غير مستقرة، حيث إن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص شهدت تحديات اقتصادية على مدار السنوات الأخيرة وما زال البلد يعاني من تراجع الحركة الاقتصادية نتيجة تراجع التبادل التجاري مع الدول العربية الشقيقة مثل العراق وسوريا نتيجة الأوضاع الأمنية التي مرت بها هذه البلدان مما أدى إلى تراجع أعمال التأمين البحري في المملكة، ناهيك عن محدودية المشاريع الرأسمالية التي نفذتها وتنفذها الدولة في السنوات الأخيرة لعدم وجود موازنة لها مما أدى إلى تراجع التأمينات الإنشائية أيضاً، وكل هذه التحديات إضافة إلى البطء الاقتصادي ساهم في تقليل القدرة الشرائية للمواطنين ودفعهم إلى التركيز على الأمور والمتطلبات الأساسية والتي لا يأتي فيها التأمين على سلم الأولويات.

كذلك لا يخفى على الجميع أن أزمة كورونا التي سيطرت على العالم والجميع لاحظ أن هناك إنخفاضاً في تبادل البضائع وخاصة من الصين وبالتالي إن إنخفاض حجم الأعمال وتراجع العجلة الاقتصادية وقطاع التأمين مرتبط بالحركة التجارية من إستيراد وتصدير، ناهيك عن الزيادة الكبيرة في حجم مطالبات التأمين الطبي في المملكة في الأشهر الأخيرة الثلاثة نتيجة خوف المواطنين من أي طارىء طبي وطلب فحوصات طبية ومخبرية زادت من كلف الفاتورة الطبية لشركات التأمين بشكل كبير، آملين أن يتعافى العالم والاقتصاد وأن يتم الوصول إلى لقاح او

علاج لهذا المرض وكبح جماح الخوف والذعر الذي أصاب المواطنين حول العالم وأثر بشكل كبير على كثير من القطاعات الاقتصادية والخدمية المرتبطة بالتأمين مثل السياحة والفنادق والطيران والتجارة وغيرها.

ومن التحديات والصعوبات الشائكة هي موضوع التأمين الالزامي للمركبات وخسائره حيث إن الاجتماعات مستمرة مع وزارة الصناعة والتجارة للوصول إلى قرار بتحرير الأسعار ليكون وفقا للعرض والطلب وتمكين الشركات من التسعير حسب الأسس الفنية والتاريخ التأميني للمؤمن لهم، حيث نعتقد أن القطاع سيبدأ بالتعافي وأقلها وقف نزيف الخسائر أو تحقيق زيادة معقولة في أرباحه وأن يكون صافي الإيرادات على الموجودات والاستثمارات مقبولاً للمستثمرين والعاملين في القطاع وبما يشجع المستثمرين ضخ الأموال في شركات التأمين وزيادة المشاريع اضافة إلى مشاريع أخرى تنهض بالاقتصاد.

2- ما هي الجهود والمساعي التي يقوم بها الإتحاد الأردني لحل هذه التحديات؟

فيما يتعلق بدراسة تحليل الفجوة، أثمرت جهود الإتحاد بالحصول على عروض من المؤسسات المختصة من خلال طرح عطاء لاستقدام عروض أسعار لإجراء دراسة تحليل الفجوة Gap Analysis من المؤسسات المتخصصة بإعداد هذه الدراسات من داخل وخارج المملكة، حيث تم الحصول على عروض أسعار من (8) مؤسسات تقدمت للعطاء والتي وقرت أفضل الأسعار والشروط التعاقدية بناء على شروط العطاء المطروح من الاتحاد، وتم تعميم الأسعار على شركات التأمين للاستفادة منها، حيث كان لجهود الإتحاد أثر إيجابي على الشركات وساعدت هذه المبادرة شركات التأمين بتخفيض الأسعار التي سبق أن قدمتها الشركات المختصة بإجراء مثل هذه الدراسات بنسبة لا تقل عن 50% وذلك من خلال كسر الاحتكار وتوجه الاتحاد بطلب أسعار من شركات ومؤسسات داخل وخارج المملكة.

كما تم الحصول على موافقة السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين بتأجيل تقديم دراسة تحليل الفجوة للربع الأول من عام 2020 والذي كان من المقرر تقديمها بتاريخ 2019/12/31، نظرا لعدم تمكن كثير من الشركات من انجازها حتى تاريخه، ومتطلبات الشركات المختصة بإعداد هذه الدراسات الحاجة للمزيد من الوقت لتلبية حاجة السوق.

بخصوص التأمين الإلزامي للمركبات، لقد توصلنا خلال الاجتماعات العديدة التي تمت مع وزارة الصناعة والتجارة إلى تجاوبهم مع مطالب القطاع وذلك من خلال الموافقة على بعض التحسينات والتعديلات على التطبيق الحالي من خلال إصدار قرار معدل لقرار تحديد بدل خدمات تعديل بيانات وثائق التأمين الإلزامي للمركبات الصادر في 2020/2/26 ورفع الأتعاب من 10 دنانير إلى 15 دينار، الأمر الذي سيحقق إيرادات بسيطة نوعا ما تساعدنا في اطفاء جزء من خسائرنا في التأمين الإلزامي للمركبات، وننتظر صدور تعديلات أخرى حول موضوع الإعفاء للحادث ورفعه بشكل تصاعدي على مكرري الحوادث وكذلك زيادة القسط بشكل تدريجي على هذه الفئة، وإيجاد حل قانوني لمعالجة التشوه التشريعي فيما يتعلق بالمركبات المرخصة لنقل الركاب مقابل أجر وفقا للتطبيقات الذكية وتطبيق سعر عادل لهذه الفئة من المركبات، وذلك لحين الوصول الى حل جذري لهذا الملف.

بخصوص مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين، فهناك قنوات اتصال مباشرة بين الاتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين والبنك المركزي للتنسيق حول المرحلة المستقبلية والاستعدادات اللازمة للمرحلة القادمة، والتي ستشمل تعديل تشريعات القانون من أنظمة وتعليمات وإعادة النظر فيها بشكل كلي والتي تزيد عن 100 تشريع بين أنظمة وتعليمات وقرارات ونأمل ان يتم الأخذ بالآراء الفنية التي قدمناها على مشروع القانون وأن لا يكون هناك تعديلات صادمة لم تعرض على القطاع.

أما بخصوص مشروع تعليمات حوسبة مدفوعات ومطالبات التأمين الطبي تم مناقشتها بين مجلس إدارة الإتحاد وممثلي شركة الحوسبة الصحية الدولية ووزارة الصناعة والتجارة بالتشاور مع شركات التأمين وشركاء الخدمة حيث صدرت التعليمات في 2020/3/1 وسيتم التنسيق مع القطاع بالتشاور مع اللجنة التنفيذية للجنة تأمينات الحياة والصحي لتطبيقها، ونشكر تجاوب وزارة الصناعة والتجارة مع مطالب الاتحاد بعدم تحميل الشركات أعباء مالية إضافية للتطبيق، حيث تم الاتفاق معهم على تخفيض رسم التأمين المفروض على شركات التأمين والذي تدفعه الشركات حالياً بنسبة 6.5 ستة ونصف بالألف ليصبح 5 بالألف والاستفادة من الفرق لتمويل هذا المشروع.

أما بالنسبة لمرض العصر الذي اكتسح العالم فيروس كورونا، فان الاتحاد ينسق مع شركات التأمين من خلال نشرات توعوية يتم نشرها على الفيسبوك وعبر البريد الالكتروني وكذلك ايضا المتابعة مع وزارة الصحة وبياناتها واجراءاتها والتنسيق مع معيدي التأمين في الخارج لضبط الكلف وتعديل شروط الاكتتاب والتنسيق مع مقدمي الخدمات الطبية من مستشفيات واطباء حول ظاهرة زيادة مطالبات التأمين الطبي والكلف وتزايد الفحوصات المخبرية، حتى لا ينعكس سلبا على المؤمن لهم والمستفيدين من التأمين مستقبلا والذي يتمثل غالبا بتعديل الأسعار وشروط الاكتتاب.

3- ماهي رؤيتكم المستقبلية لتطور سوق التأمين الأردني؟

تطور سوق التأمين الأردني مرتبط بانتقال الرقابة للبنك المركزي، ولاشك مع كل هذه الظروف التي تتعرض لها منطقة الشرق الاوسط يتطلب من شركات التأمين استحداث برامج تأمينية تلبي احتياجات المواطنين والمتواجدين على أراضي المملكة وتسويق برامج وخدمات تأمينية مبتكرة تلبي الإحتياجات في السوق المحلي بتغطيات بسيطة مقابل أقساط تأمين صغيرة يستطيع دفع كلفتها المواطنين والتوسع في تسويق التأمينات الصغيرة Microinsurances، تصميم برامج تأمينية تتناسب مع أصحاب الدخل المحدود والتركيز في التسويق على تأمين المنازل والمحلات التجارية الصغيرة كونها ما زالت دون المستوى المأمول لزيادة شريحة المؤمن لهم، وبالتالي زيادة حجم الأقساط وزيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وبشكل موازٍ، يتطلب من الحكومة ممثلة بالجهات المشرفة على قطاع التأمين استحداث تأمينات إلزامية جديدة مثل تأمينات المسؤولية المهنية للأطباء والمهندسين ومختلف المهن وكذلك التأمينات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والزلازل لحماية الاقتصاد الوطني وتوفير شريحة حماية لهذه الممتلكات والأصول الأمر الذي يمكن أن يساهم في زيادة حصة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي التي ما زالت متواضعة بحدود 2% وزيادة حصة الفرد من الأقساط والتي ما زالت دون المبلغ المأمول وتناهز الـ 83 دولاراً فقط.

أيضا إمكانية فرض تأمينات الحياة في حال كان هناك إعفاءات

من قانون ضريبة الدخل للمؤمن لهم، كذلك نتطلع لموافقة الحكومة على مشروع التأمين الصحي الشامل الذي يجري حاليا مناقشته ومتابعته بشكل مستمر من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الصحة، ونأمل أن يكون لشركات التأمين الأردنية دور رئيسي في هذا المشروع والاستفادة من خبراتها المهنية وكوادرها التأمينية وشبكات مقدمي الخدمات الطبية المتواجدين في مختلف محافظات المملكة.

4- ما هي البرامج المقدمة من قبل الإتحاد لتلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين في القطاع؟

نظراً لنجاح خطة الاتحاد التدريبية لعام 2019 وتميزها، ووفقاً لردود الأفعال الإيجابية التي لاقتها على كافة المستويات، أطلق الاتحاد خطته التدريبية لعام 2020 والتي تضم (21) برنامجا بحيث تتميز هذه الخطة التدريبية عن نظيراتها السابقة بأنها ستشكل سنة تدريبية مجانية لشركات التأمين الأردنية وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الإتحاد بتخصيص مقعدين مجانيين لكل شركة تأمين في كل برنامج من برامج الخطة التدريبية لعام 2020 والتي ستتناول مواضيع جديدة أعلن عنها الإتحاد وعن تفاصيلها والمحاضرين فيها وتم نشرها على الموقع الإلكتروني للإتحاد، حيث عقد الإتحاد حتى تاريخه أربعة برامج تدريبية حتى مطلع اذار لاقت اقبالا واستحسانا من العاملين في السوق الأردني والأسواق التأمينية العربية.

أيضا سيتم الآن تنظيم ندوة على مستوى عربي تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين في شهر نيسان في منطقة البحر الميت والتي تتناول موضوع «أبرز التحديات الرقمية في صناعة التأمين للخمس سنوات القادمة» للفترة 7-9/نيسان/2020 في قصر المؤتمرات في منطقة البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تتميز هذه الندوة بمشاركة نخبة متميزة من المحاضرين من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية الذين لهم خبرة علمية وعملية في التأمين بشكل عام ومتخصصين بمواضيع الندوة حول التحديات الرقمية والتحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وأهمية الاستثمار في التكنولوجيا من خلال التوجه للتطبيقات الرقمية وصناعة التأمين والأخطار المحيطة بها والمستجدات العالمية والتحديات الإلكترونية والأمن السيبراني.

والاتحاد الآن أيضا بصدد التحضير للمؤتمر الدولي الثامن «مؤتمر العقبة 2021» الذي سيعقد في منطقة العقبة الاقتصادية أواخر شهر ايار 2021 حيث عادة ما يبدأ الاتحاد تحضيراته لهذا المؤتمر قبل أكثر من عام من موعد المؤتمر، بهدف انجاز كافة التحضيرات الرئيسية لضمان نجاحه وتحقيق التوقعات التي اعتاد عليها المشاركون في هذا الحدث العالمي.

5- علمنا ان هناك قانون تأمين جديد سوف يصدر بالأردن نرجو ذكر ملامح هذا القانون؟

نعم صحيح هناك مشروع لقانون تنظيم أعمال التأمين والذي يجري حاليا مناقشته في مجلس النواب، ومن المتوقع ان يصدر خلال النصف الاول من عام 2020 بحيث تصبح شركات التأمين تحت رقابة البنك المركزي الأردني بدلا من إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة، حيث سيكون هناك نقلة نوعية لقطاع التأمين كون البنك المركزي مشرفاً على قطاع البنوك.

وبخصوص مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين الجديد تم مناقشته من الإتحاد بصفته ممثلا عن قطاع التأمين من خلال خمسة إجتماعات عقدت مع رئيس وأعضاء لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب وممثلي البنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة بعد إقرارها من ديوان التشريع والرأي وإرسالها من الحكومة لمجلس النواب، حيث تم مناقشة أبرز المواضيع المتعلقة بفصل الملكية عن الإدارة التنفيذية وموضوع المصلحة المؤثرة للمساهمين في قطاع التأمين والمواد المتعلقة بتطبيق الحوكمة على شركات التأمين ونصوص المواد المتعلقة بالمخالفات التي يحق للبنك فرضها على شركات التأمين بمبالغ عالية حيث كانت بحد اعلى 500 ألف دينار تم تخفيضها الى 200 ألف دينار بحد أقصى .

كما كان لموضوع صندوق تعويض المتضررين من حوادث الطرق وإمكانية اقتصاره فقط على الحوادث المجهولة، واستثناء المركبات غير المؤمنة من هذا الصندوق جانب من النقاشات، وكذلك رفضنا مشروع الصندوق المقترح لتعويض المواطنين في حال إفلاس شركات التأمين لما يرتبه من أعباء إضافية على شركات التأمين وأهمية وجود بدائل لهذا الصندوق مثل الرقابة على اتفاقيات إعادة التأمين أو شراء وثائق تأمين مسؤولية مهنية للمدراء التنفيذين لشركات التأمينD&O Liability Insurance ومقترحات أخرى حرصنا أن تؤدي الغرض من الصندوق دون ترتيب التزامات مالية جديدة على الشركات، وكذلك رفض المادة المتعلقة بلجنة حل نزاعات التأمين لعدم دستوريتها وسلب حق الشركات بالتقاضي أمام المحاكم وتقديم دفوعاتها كون قرارات هذه اللجنة ملزمة لشركة التأمين وغير ملزمة للمؤمن له.

ونأمل ان يشكل صدور هذا القانون نقلة نوعية لسوق التأمين الأردني ويساهم في تنظيمه وتطويره بشكل أكبر وزيادة ثقة المتعاملين مع قطاع التأمين حتى يمارس القطاع دوره بشكل أكبر في حماية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وتطوير منتجات وخدمات تأمينية جديدة تلبي احتياجات السوق.

6- ما هي تطلعات السوق الأردني للعمل العربي المشترك، ودور الإتحاد الأردني لشركات التأمين في نشاطات الإتحاد العربي للتأمين ؟

ضمن السعي الدائم للإتحاد الاردني لشركات التأمين بالمبادرة لتقديم مقترحات لتطوير سوق التأمين العربي ومساهمته الفاعلة في الإجتماعات التأمينية العربية وخاصة التي تعقد تحت رعاية الاتحاد العام العربي للتأمين في اطار التنسيق العربي لتبادل الخبرات والافكار لمواكبة ابرز المستجدات، فقد قدم الاتحاد الأردني لشركات التأمين مؤخراً مقترحاً للأمانة العامة للاتحاد العربي لتأسيس مجمع تأميني عربي للبطاقة البرتقالية يتم فيه تجميع كافة الأقساط المستوفاة من شركات التأمين العربية ودفع التعويضات عن حوادث المركبات التي تتسبب بها المركبات المؤمنة بموجبة بطاقة وبرتقالية على غرار الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب AWRIS مع اختلاف الرؤية والآليات والأهداف ، وتم خلال هذا المقترح تقديم بعض الأفكار والآليات التي نعتقد أنها ستنهي الخلافات الحالية بين المكاتب العربية على آلية تسديد الذمم المالية وتشجع دول أخرى على الانضمام لهذه الاتفاقية لأننا نعتقد انها ستكون ذات جدوى مالية وتحقق إضافة نوعية للدول المنضمة لهذه الاتفاقية.

ونأمل أن يجد هذا المقترح اهتمام لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة ومجلس إدارة الإتحاد العام العربي للتأمين، مع استعدادنا في الإتحاد الأردني لتقديم الخبرة الأردنية في مجال الإصدار الإلكتروني خاصة وأننا بدأنا فيه عام 2005 والبناء على هذه التجربة للاستفادة منها بشكل أكبر من الأسواق التأمينية العربية.